في افتتاح الدورة «51» لمجلس اتحاد الغرف الخليجية

الغانم: الروح الواثقة بمستقبل المنطقة عبرت عنها زيارة سمو أمير البلاد لبغداد

علي الغانم يلقي كلمته في افتتاح الدورة «51» لمجلس اتحاد الغرف الخليجية

جانب من الدورة

استضافت غرفة تجارة وصناعة الكويت الأربعاء الموافق 19 يونيو 2019 الاجتماع الواحد والخمسين لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقد برئاسة النائب الأول لرئيس الاتحاد، رئيس مجلس الغرف السعودية د. سامي بن عبدالله العبيدي، وشاركت فيه وفود تمثل كافة غرف دول مجلس التعاون الخليجي واتحاداتها.

وقد استهل الاجتماع بكلمة ترحيبية من قبل علي محمد ثنيان الغانم - رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، أعرب فيها عن مشاعر القلق بسبب الأزمة العابرة التي يمر بها التعاون الخليجي، مما يضع القطاع الخاص الخليجي أمام مسؤولية وطنية تاريخية لرأب الصدع، وتوحيد الصف، والتمسك بالرسالة والأمل، خاصة وأن اتحاد غرفنا كان خطوة سابقة على قيام مجلس التعاون الخليجي، مهيئة له، ومبشرة به، وداعية إليه. وهذا الاتحاد، الذي نشأ عن إيمان ثابت وعميق بالترابط العضوي الكامل بين أعضائه، مدعو أكثر من أي وقت مضى للتمسك برسالته بعد أن أثبتت الأحداث صحتها وأصالتها، وبعد أن أكدت الأيام أن الانحراف عنها هو الذي جعل الآخرين يطمعون بملء الفراغ الناجم عن غيابنا.

كما جاء في كلمة الغانم: أتحدث إليكم الآن، وحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه في بغداد بالذات، متعالياً على الجرح، مدركاً لحجم الخطر، مؤمناً بأن التجزئة حالة طارئة لا بد أن تنتهي، لأن في استمرارها خسارة كل الأطراف بلا استثناء. وإني على ثقة بأن مثل هذه الروح المؤمنة بمستقبل الأمة والمنطقة رغم كل سُحب البارود، وغليان المياه، هي الروح التي ستسود اجتماعنا اليوم.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع عدداً من المواضيع ذات الصلة بتعزيز دور القطاع الخاص الخليجي ومنها: اللقاء الدوري المشترك مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة والصناعة في دول المجلس، ومتابعة قرارات الدورات السابقة، ومستجدات تشييد المبنى الجديد للاتحاد، وتطوير الأمانة العامة.

البنك المركزي الياباني يبقي على سياسته النقدية دون تغيير

البنك المركزي الياباني

أعلن البنك المركزي الياباني أمس الخميس الإبقاء على سياسته النقدية المرنة بالإضافة إلى استمرار تقييمه لاقتصاد البلاد دون تغيير.

وقال البنك في بيان إن محافظه هاروهيكو كورودا وزملاءه الثمانية في مجلس الإدارة وافقوا بأغلبية سبعة مقابل اثنين في ختام اجتماع للجنة السياسة النقدية استمر يومين على الإبقاء على أسعار الفائدة القصيرة الأجل عند مستوى 0.1- بالمئة ونحو صفر لأسعار الفائدة الطويلة الأجل.

وأكد البيان أن البنك المركزي الياباني سيواصل برنامج التيسير الكمي بطريقة مرنة عبر شراء سندات حكومية لزيادة حيازته منها بوتيرة سنوية تبلغ نحو 80 تريليون ين ياباني (738 مليار دولار أمريكي).

وأضاف أن البنك يعتزم الحفاظ على المستويات الحالية المنخفضة لأسعار الفائدة القصيرة الأجل والطويلة الأجل حتى ربيع 2020 على الأقل بسبب «عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي بما في ذلك التطورات في الاقتصادات الخارجية وتأثير ضريبة الاستهلاك المقرر رفعها».

وحافظ صناع السياسة في اليابان على تقييمهم لثالث أكبر اقتصاد في العالم قائلين انه «من المرجح أن يستمر الاقتصاد الياباني في اتجاه التوسع بشكل معتدل رغم تأثره بالتباطؤ في الاقتصادات الخارجية في الوقت الحالي».

وأشار البنك إلى المخاطر التي تهدد توقعات التقييم الاقتصادي بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي الأمريكية وتأثيرها على الأسواق المالية العالمية والتطورات في الاقتصادات الناشئة والمصدرة للسلع الأساسية مثل الصين والمفاوضات بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي وتداعياتها.

أوضح التقرير أن قيمة النمو السنوي للودائع تقترب من 574 مليون دينار

«بيتك»: زيادة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إلى 34.5 ملياراً

حركة إجمالي الودائع في إبريل 2015 - 2019

تطور ودائع القطاع الخاص في إبريل 2015 - 2019

أوضح تقرير «بيتك» أن ارتفاع إجمالي الودائع في أبريل 2019 وفق بيانات بنك الكويت المركزي على أساس سنوي بنسبة 1.3 في المئة ومازالت عند حاجز تجاوز 43.3 مليار دينار ، في الوقت الذي ارتفع النشاط الائتماني للبنوك بثلاثة أضعاف تلك النسبة أي 5 في المئة على أساس سنوي حيث اقتربت أرصدة التسهيلات الائتمانية في أبريل 2019 من حاجز 37.2 مليار دينار.

وتقترب قيمة النمو السنوي للودائع من 574 مليون دينار، مدفوعا بارتفاع ودائع القطاع الخاص بنسبة 2.2 في المئة، برغم تراجع الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 3.8 في المئة، وهو معدل انخفاض اقل من ذي قبل.

وعند المقارنة على أساس شهري، زادت أرصدة الودائع بحدود نصف في المائة برغم انخفاض طفيف لودائع القطاع الخاص بحدو نصف في المائة أي بحوالي 221 مليون دينار في حين زادت الودائع 6.5 في المئة على أساس شهري في أبريل.

حصص ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي

ارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع في أبريل 2019 الى 85.2 في المئة مقارنة مع 84.5 في المئة في أبريل 2018، بينما تراجعت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 14.8 في المئة مقارنة مع 15.5 في المئة في أبريل 2018.

إجمالي ودائع القطاع الخاص

زادت ودائع القطاع الخاص في أبريل على أساس سنوي بنسبة 2.2 في المئة أي نحو 781 مليار دينار ومازالت عند مستوى مرتفع بلغ 36.9 مليار دينار، وتقترب بذلك من المستوى المرتفع الذي وصلته في شهر مارس. وقد انخفضت بنهاية أبريل بشكل طفيف بحدود نصف في المائة على أساس شهري عن حجمها في مارس 2019.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 93.3 في المئة من إجمالي ودائع القطاع الخاص بزيادة عن نسبتها البالغة 91.6 في المئة في أبريل 2018، ومثلت الودائع بالعملة الأجنبية النسبة الباقية 6.7 في المئة من ودائع القطاع الخاص في أبريل 2019.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لأجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وبلغت حصتها 58.8 في المئة مقابل 57.2 في المئة في أبريل2018 . بينما تراجعت حصة الودائع تحت الطلب بنحو طفيف إلى 26.3 في المئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 27.4 في المئة في ابريل 2018. واستقرت حصة ودائع الادخار عند حدود 15.2 في المئة من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في أبريل من العام الحالي والماضي.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص

استقرت الودائع تحت الطلب عند 9 مليارات دينار في أبريل منخفضة بحوالي 3.7 مليون دينار على أساس سنوي، في حين ارتفعت ودائع الادخار 5 في المئة الى 5.2 مليار دينار ، أي بارتفاع 248 مليون دينار مقارنة مع قيمتها في أبريل 2018، وارتفعت أيضا ودائع القطاع الخاص لأجل إلى 20.1 مليار دينار بزيادة 5.9 في المئة على أساس سنوي. وزادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي 4.1 في المئة بحوالي 1.4 مليار دينار مقتربة من 34.5 مليار دينار، على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 19.3 في المئة الى 2.5 مليار دينار مقارنة مع اكثر من 3 مليارات دينار في ابريل 2018.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص

ارتفعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في أبريل على أساس شهري بنسبة 4.4 في المئة، والودائع الادخارية بنسبة 2.8 في المئة بحوالي 145 مليون دينار، بينما تراجعت الودائع لأجل بنحو 2.2 في المئة أي حوالي 452 مليون دينار على أساس شهري.

وعلى ذلك تحسنت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بشكل طفيف في أبريل على أساس شهري بحدود ربع في المائة أي حوالي 76 مليون دينار مقارنة مع 34.4 مليار دينار في مارس 2019. على الجانب الآخر تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 10.7 في المئة مقارنة مع 2.8 مليار دينار في مارس 2019.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي

بلغت ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية 6.4 مليار دينار في أبريل، إلا أنها انخفضت على أساس سنوي بنسبة 3.1 في المئة في حين تعد أعلى أساس شهري بنسبة 6.5 في المئة عن حجمها في مارس 2019 البالغ حوالي 6 مليارات دينار. ومن الملاحظ تواصل تراجع الودائع الحكومية منذ وصلت أعلى مستوياتها في منتصف العام قبل الماضي حين تجاوزت 7.1 مليار دينار، كما يلاحظ تراجع معدلات نمو الودائع الحكومية منذ ذلك الوقت على أساس سنوي إلى أن أصبحت تسجل معدلات انخفاض منذ بداية العام الماضي.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لأجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة انخفضت نسبيا إلى 94.3 في المئة من إجمالي الودائع القطاع الحكومي في ابريل العام الحالي مقارنة مع 95 في المئة في أبريل 2018، بينما تشكل الودائع تحت الطلب 5.7 في المئة مقابل 5 في المئة في أبريل 2018.

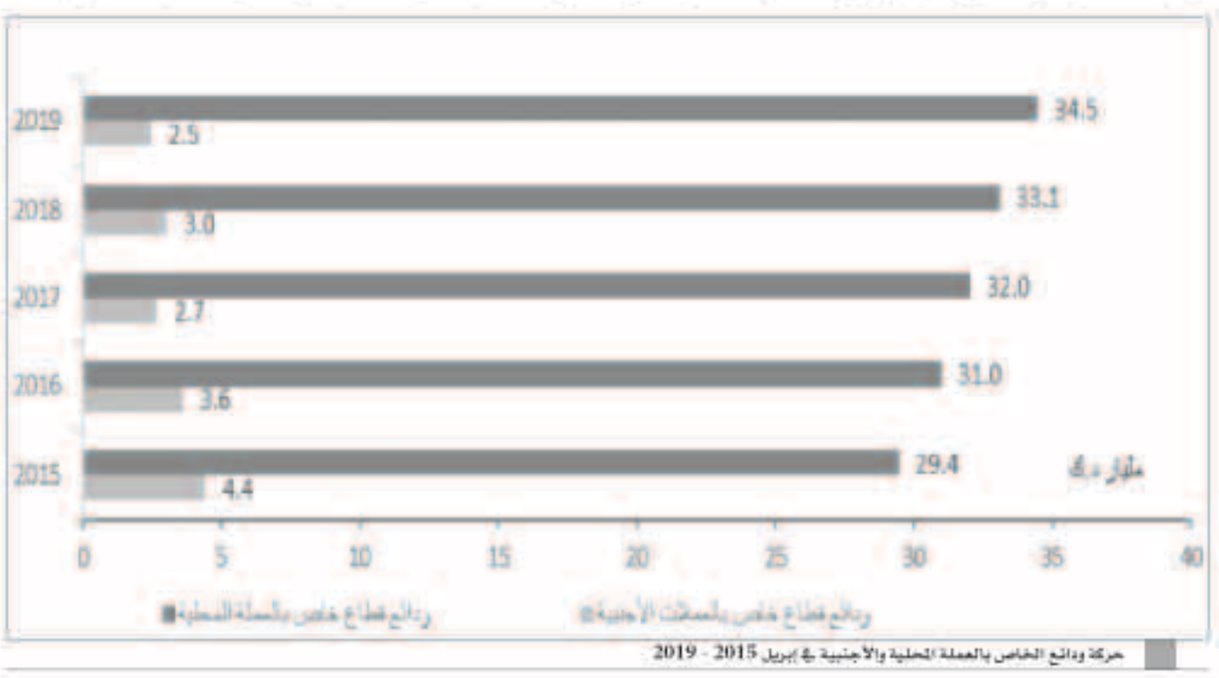

حركة ودائع الخاص بالعملة المحلية والأجنبية في إبريل 2015 - 2019

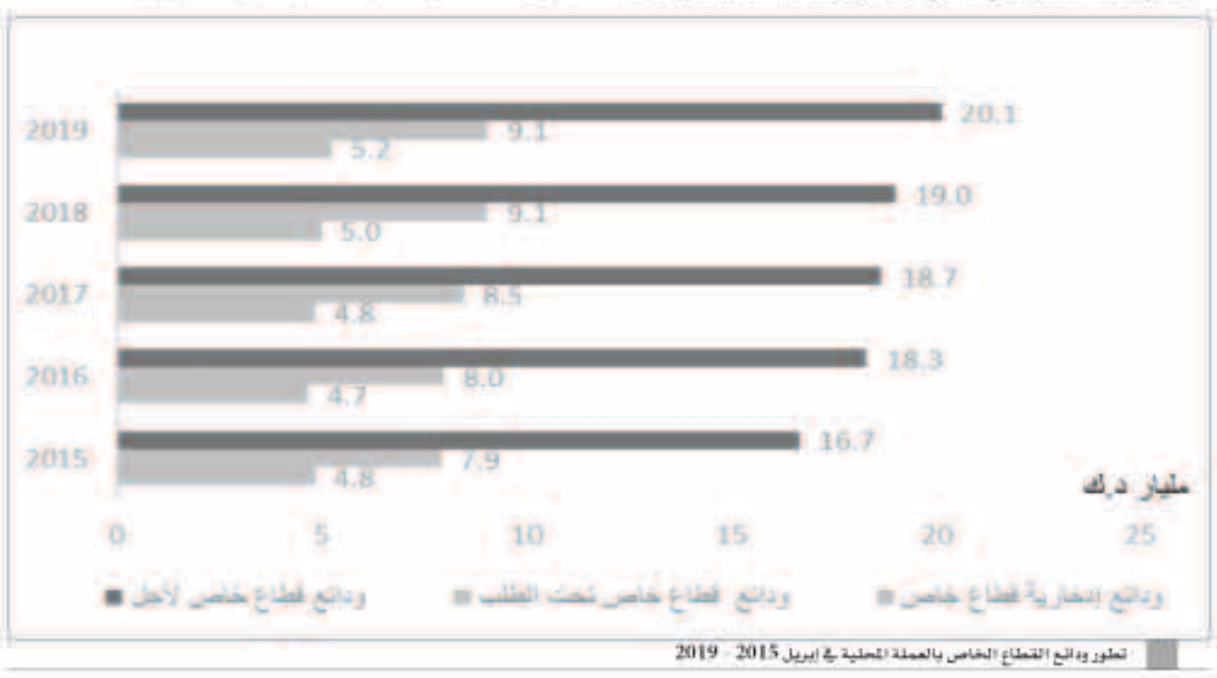

تطور ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في إبريل 2015 - 2019